جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY
مركز دراسات الخليج
GULF STUDIES CENTER
كلية الآداب والعلوم COLLEGE OF ARTS AND SCIENCES

Gulf Insights

مجلس التعاون الخليجي: المسيرة في ظل الاضطراب

أمنة صادق

No. 110 | June 2026

مجلس التعاون الخليجي: المسيرة في ظل الاضطراب

يحتفي مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ذكرى تأسيسه الخامسة والأربعين، تأتي هذه المناسبة في ظرف إقليمي شديد الحساسية. اذ ان الحرب الامريكية الاسرائيلية على إيران، في مقابل العدوان الإيراني على دول الخليج يعيد إلى الاذهان الظروف المحيطة بتأسيس المجلس في مايو 1981، حين كانت دولة الاعضاء تواجه تحديات التنمية وبناء الدولة.

تعيد هذه المقاربة فتح النقاش حول ما إذا كانت التطورات الراهنة تمثل نقطة تحول هيكلية في مسار مجلس التعاون الخليجي، حيث تبرز الآراء التي ترى أن منظمة مجلس التعاون الخليجي تمثل خيار استراتيجي لمستقبل الدول الأعضاء في وجه التحولات في السياسة الدولية ولاسيما ان العدوان الإيراني يمثل فرصة لتفعيل القدرات الكامنة للمنظمة، بما يمكنها من لعب أدوار أكبر في الشرق الأوسط.

في هذا السياق انقسمت هذه الآراء حول مشروعين أساسين لمستقبل المجلس فيما بعد الحرب هما الحلف العسكري والكونفدرالية الخليجية:

أولاً: الحلف العسكري

يمثل التحالف العسكري الخليجي محور اهتمام متزايد في اطار تعزيز الجاهزية الأمنية للدول الأعضاء وتطوير القوات الدفاعية لاسيما في ظل البيئة الإقليمية المضطربة. يميل أنصار هذا الفريق إلى تبني صورة خليجية مماثلة لحلف شمال الأطلسي، بحيث تتركز الجهود في هذه العملية الإقليمية الى تطوير الإمكانيات الدفاعية للدول الأعضاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي العسكري سواء في مجال تكنولوجيا السلاح، او الدعم اللوجستي، او حتى العتاد العسكري، بما يضمن الاستقلالية الدفاعية.

برزت فكرة الحلف العسكري الخليجي أول مره في عام 1976 عندما نادى السلطان قابوس بن سعيد الى عقد قمة خليجية تضم العراق وإيران الى جانب الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون. كانت الفكرة قائمة على أهمية تشكيل حلف عسكري يضمن أمن الإقليم، إلا أن هذه الفكرة لم تتبلور أبعد من ذلك الاجتماع[1].

ثانياً: الكونفدرالية الخليجية

في مواجهة فكرة الحلف العسكري الخليجي تبرز فكرة الكونفدرالية الخليجية لتسريع وتيرة التكامل الإقليمي الخليجي. تمثل الكونفدرالية رؤية سياسية واقتصادية متكاملة للمنطقة، تستوحي إطارها العام من تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل الإقليمي. يشير التكامل الإقليمي الى أهمية تعزيز الثقل الاستراتيجي لدول الخليج من خلال العمل وفق إطار سياسي محكم، تتمتع فيه

[1] Rouhollah K. Ramazani and Joseph A. Kechichian, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis* (University Press of Virginia, 1988), 4.

المنظمة باستقلالية في القرار السياسي عن الدول الأعضاء. لعل فكرة الكونفدرالية الخليجية ما هي إلا مطالبات لتسريع عملية الاندماج الإقليمي الخليجي وصولاً للتكامل المنشود في نظامه الأساسي[2].

من هذا المنطلق يبقى السؤال الأهم: هل تعكس هذه المالات المحتملة الواقع الفعلي لعملية التكامل الإقليمي الخليجي، وهل هناك فعلياً حاجة استراتيجية حقيقية لها أم أنها تعبير عن نوايا شعبية ونخبوية.

في هذا السياق، يشير الأمين العام الأول لمجلس التعاون الخليجي، الدكتور عبدالله بشارة، إلى أن من مميزات المجلس انه لم يحصر آليات التعاون الإقليمي الخليجي ضمن المنظمة في مساحات معينة فهو يشير بأنه "لا يوجد سقف يضغط من ارتفاع المسيرة، ولا يوجد سياج يمنع اتساعها، فهي مرنة في التطور العمودي وسهلة في التوسع الافقي[3]."

ويعني هذا ان المجلس، من منظور هيكلي، يظل منفتحا على كافة الخيارات فيما يتعلق بتسريع وتيرة التكامل .ومع ذلك، فإن المعطيات حتى الآن، والتي تناقشها هذه المقالة، لا تعطي دلالات كافية ترجح نقلة بنيوية في طبيعة التعاون الإقليمي الخليجي.

المسيرة الإقليمية: بين الضرورة والتكامل

تأسست منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الحرب العراقية الإيرانية. إذ استشعرت كلا من الكويت والسعودية وعمان والبحرين وقطر والامارات الأخطار الناتجة عن تحولات البيئة الأمنية والاقتصادية في الخليج وأهمية إيجاد صيغة إقليمية مشتركة. لاستقرارها وتنميتها إيماناً منها "بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها".

وضع النظام الأساسي للمجلس، والذي تم توقيعه في 25 مايو 1981 في ابوظبي، تصورات عامة حول عملية التكامل. فقد نصت وثيقة النظام الأساسي على " تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها" وكما تؤكد الوثيقة على " تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات"، والتي تشمل المجالات الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والتعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية والإدارية. في الجانب الدفاعي، وفقاً للنظام الأساسي لمجلس التعاون واتفاقية الدفاع المشترك يتم اعتبار أمن دول المجلس كلٌّ لا يتجزأ، وأن أي اعتداء على أي دولة من المنظمة هو اعتداء عليها جميعاً. وقد عززت الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في الكويت عام 2009 هذا الإطار العام للتعاون الدفاعي والعسكري.

شهد أداء المجلس خلال الخمسة والأربعين عام الماضية تباين بين إنجازات ملموسة وتحديات واضحة. يمكن القول بأن الإنجاز الأبرز يتمثل في بلورة المنطقة ككتلة سياسية واجتماعية واقتصادية ذات حضور على المستوى الدولي، بجانب المساهمة في

---

[2] عبد الله بشارة، *بين الملوك والشيوخ والسلاطين* (الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2005)، ص. 28.

[3] عبد الله بشارة، *بين الملوك والشيوخ والسلاطين* (الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2005)، ص. 29.

تهيئة بيئة إقليمية أكثر انفتاحاً لتنقل الافراد والبضائع لمواطني المجلس (المواطنة الخليجية)، إلا أن مسار المجلس لم يخل من التعثر، خاصة فيما يتعلق بمشاريع مثل التكامل النقدي الخليجي وسكك حديدية تربط دول مجلس التعاون الخليجي.

مناطق الالتماس الرئيسية ومكامن الصمود: الديمغرافية والطاقة والنموذج

على مدى العقود الخمسة والأربعين الماضية، لم تُشكّل الدول الأعضاء في مجلس التعاون كتلة سياسية متطابقة بالكامل، وقد برز الاختلاف في الأولويات الاستراتيجية في مراحل مختلفة من عمر المجلس. تجلى هذا الاختلاف بشكل واضح اثناء موجة الربيع العربي عام 2011، التي تحولت إلى ميدان للاختلافات السياسية، الأمر الذي انتهى بحصار قطر 2017.

اليوم، يبدو أن هناك صورة مغايرة لميزان القوى بين ضفتي الخليج، مقارنة بالحرب العراقية–الإيرانية، ما يجعل تأثير العدوان الإيراني على هيكل التعاون الإقليمي الخليجي محدودا نسبيا. ولعل أهم هذه المعطيات هي ميزان المخاطر الوجودية التي تواجه الدولة في إيران بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى، فعلى خلاف مرحلة التأسيس، تبدو التهديدات الوجودية التي تواجه الدول الأعضاء، والتي شكلت في الأصل أحد أبرز دوافع إنشاء مجلس التعاون، شبه منعدمة في الوقت الراهن. كما أن العدوان الإيراني على دول الخليج اليوم لا يتخطى التكاليف الاقتصادية الناتجة عن استهداف البنى التحتية وان كانت باهضه. في مقابل ذلك، يواجه النظام في إيران اليوم تحدي حقيقي للبقاء في ظل الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية.

أما البعد الأعمق لهذه الأزمة فيتمثل في تراجع أهمية النموذج الإيراني كمحور صمود في الشرق الأوسط. حيث وضعت إيران نفسها في مواجهة مباشرة مع النموذج الخليجي للدولة الحديثة في الشرق الأوسط، القائم بشكل عام على التنمية والاستقرار والانفتاح على العالم. وعلى الرغم من استهداف إيران للمنشئات الحيوية والمدنية بشكل كبير، إلا أن هذه الهجمات لم ينتج عنها تضاءل في التحالفات الإقليمية أو الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

كما ان الدولة الوطنية استطاعت التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن اضرار الاستهداف الإيراني دون اللجوء الى استراتيجية إقليمية أوسع. بالتالي، قد تخرج هذه الدول من الحرب وهي أكثر اعتزاز في قدراتها الوطنية، وبطبيعة الحال، اقل رغبة في التخلي عن جزء أوسع من سيادتها للمنظمة.

في الديمغرافية لا تملك ايران القدرة على اثارة الشغب في الجوار وتهديد النظم السياسية، حيث ان هذا التأثير يبدو شبه معدوم. فقد وجه امين عام مجلس الامن القومي الإيراني، علي لاريجاني قبل مقتله، رسالة للمسلمين في انحاء العالم وحكوماتهم للتضامن مع ايران ضد العدوان الأمريكي الإسرائيلي. على الرغم من ذلك، لم تجد هذه الدعوة أي صدى حقيقي سواء في دول الخليج او خارجها.

من جانب آخر كانت الخسائر الاقتصادية المباشرة والناتجة عن استهداف البنى التحتية في النفط والغاز أكبر. فقد أعلنت دول الخليج العربية تأثر عملياتها الإنتاجية، مع اختيار بعض الدول اعلان حالة القوة القاهرة. في مقابل ذلك أعلنت إيران اغلاق مضيق هرمز في محاولة لخنق اقتصادات المنطقة وتوسيع دائرة الصراع الى الموارد الحيوية. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك أظهرت دول الخليج قدرة عالية على احتواء آثار التصعيد، والحفاظ على استمرارية الخدمات والأنشطة الاقتصادية.

في المحصلة، وجدت إيران نفسها اليوم في حصاد رهانات خاسرة حتى الآن، كانت قد بنتها على تاريخها مع المنطقة وليس من خلال نظرة واقعية لدول الجوار، فدول الخليج اليوم لا تواجه تحديات النشأة او معضلات بناء الدولة. وبالتالي قدرة هذه الدول منفردة على الصمود في وجه التحديات الإقليمية والتكيف مع الازمات أصبح أكثر فعالية، وهو ما يستدعي ميزان قوى يرجح كفة الاستقرار السياسي في هذه الدول في مواجهتها مع إيران.

مجلس التعاون الخليجي: من التهديد الوجودي إلى إدارة المخاطر

يظل من الضروري في هذا السياق مراعاة النجاحات التي حققتها المنظمة خلال هذه الفترة والعمل على استثمارها بشكل فعال، حيث أنه منذ اندلاع العدوان الإيراني على دول الخليج، شهد مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاع واضح في وتيرة التنسيق الدبلوماسي والاقتصادي، بما يعكس مستوى متقدم من العمل المشترك في إدارة تداعيات الأزمة. فقد عقد المجلس أكثر من 25 اجتماع على مستويات مختلفة، كان أبرزها قمة تشاورية على مستوى القادة، إلى جانب اجتماعات وزارية وفنية متخصصة هدفت إلى تنسيق المواقف وتوحيد الاستجابات.

وقد ترافقت هذه التحركات مع جهود عملية على الأرض تمثلت في تفعيل ممرات لوجستية بديلة، مدعومة بتسهيلات جمركية وإجرائية مشتركة لضمان استمرارية سلاسل الإمداد وتقليل أثر الاضطرابات على حركة التجارة الإقليمية. على المستوى الدبلوماسي، شهدت الفترة المعنية إحاطات مكثفة ضمن إطار العمل المشترك للمجموعة الخليجية، سواء على مستوى السفراء و وزراء الخارجية أو عبر الأمين العام لمجلس التعاون، وذلك في تواصل مباشر ومنسق مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين بما أسهم في بلورة موقف دولي داعم، تُرجم في اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2817.

بشكل عام، هذه المعطيات تشير بوضوح إلى أن دول المجلس تمتلك قدرة متزايدة على العمل الجماعي السريع عندما يتعلق الأمر بإدارة المخاطر الخارجية. لكن هذه الطفرة في النشاط تبقى كمية أكثر منها هيكلية. فلم نشهد ظهور آليات جديدة للتكامل الإقليمي أو نقل للصلاحيات إلى مستوى فوق وطني، بل تكثيف لعمل المؤسسات القائمة ضمن الإطار التقليدي للمجلس.

خاتمة

خلاصة القول، اختلال التوازن التاريخي للقدرات بين ضفتي الخليج لا يشكّل، في حد ذاته، حافزا كافا لإحداث تحول نوعي في مسار التعاون الإقليمي الخليجي. ولذلك، يمكن توصيف ما جرى بأنه "تفعيل مؤسسي" أكثر من كونه "تحول بنيوي". أي تسريع لعمل المؤسسات القائمة ضمن الإطار التقليدي للمجلس. ومن المرجح أن يستمر المجلس في أداء دوره الحالي كمنصة للتنسيق والتحوط الجماعي، مع احتفاظ الدول الأعضاء بأولوية السيادة الوطنية في إدارة مصالحها الإقليمية. ومع ذلك، الرهان الأكبر اليوم هو على مدى قدرة الدول الأعضاء على توظيف هذه المرونة بشكل استراتيجي بما يعزز الدور الاستراتيجي للمنظمة ويحقق مصالح الدول الأعضاء المشتركة.